أثر طول الكلام فى الدرس النحوي

د / الضبع محمد أحمد

مدرس اللغويات فى الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده – سبحانه وتعالى – حمد الشاكرين الصابرين ، حمدا يليق بجلاله ، وكماله ونشهد أن لا اله إلا الله شهادة تلبسنا من الشرف حليًا ، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد ، الذي خصه الله بجوامع الكلم ، وعلى آله وأصحابه ، وذريته ، مصابيح الظلام ، وهداة الحائرين .

أما بعد ...

فإن الناظر إلى عنوان هذا البحث ، قد يبدو له غريبا بعض الشيء ، لمخالفته لما هو متعارف عليه بين اللغويين من أن قوة الكلام لا تكون في إطالته وإكثاره ، بل في قلته واختصاره

لكن الحق أن طول الكلام مظهر من مظاهر العربية ، وأن العرب تستحسنه في بعض المواضع ، لاقتضاء الكلام له ، وتوقف صحة المعنى والأعراب عليه ، لذا قمت بجمع شتات ما تفرق في هذا الموضوع هنا وهناك بين سطور الكتب النحوية ، محاولة مني في أن أضع هذا الطول موضعه اللائق به ، وأن أرسم له الصورة التي يستحقها ، في إطار علمي منظم يألفه الدرس النحوي ، ويكون أقرب ما يكون إلى قواعد هذا العلم ، ولعل هذا ما دفعني إلى الخوض في البحث عن هذا الموضوع ، والذي جاء تحت عنوان : (أثر طول الكلام في الدرس النحوي) .

وقد بدأت هذا البحث بتمهيد ، تحدثت فيه عن الطول في اللغة، وفي اصطلاح النحويين ثم بينت الوسائل التي يطول بها الكلام ،ثم طرحت سؤالاً عن طول الكلام، هل يعد علة من علل النحو أو لا ؟

ثم انتقلت إلى الحديث عن الغرض الأساسي من هذا البحث، وهو :إبراز أثر طول الكلام في الدرس النحوي، وجعلت ذلك في فصلين ، وخاتمة .

الفصل الأول : خصصته للحديث عن الحذف ،والتخفيف ،وأنهما أثر لطول الكلام .

وأما الفصل الثاني : فقد عقدته للحديث عن أشياء تجوز بقوة ،وتحسن لطول الكلام .

وأما الخاتمة : فقد تضمنت المعالم الرئيسة ،والثمرات التي أنضجها هذا البحث .

وإني لأرجو أن يكون هذا البحث موضع نقد من أساتذتي ،وزملائي ، ليكـــون ذلـــك مرشدا إلى التخفف من النقص الذي يعتريه .

ولكن حسبي أني لم أرد من وراء ذلك إلا الخير ،وألنفع به ، والله سبحانه وتعالي أعلم . اللهم إنك ولي التوفيق ، وبيدك الهداية إلى أقوم طريق ،فوفقنا لما تحبه وترضاه ، وقنا مـــن منـــك وكرمك كل شئ نتوقاه ، آمين يا رب العالمين ، وصلي الله علي سيدنا محمد ، وعلي آله وصحبه وسلم .

دكتور

الضبع محمد أحمد عبد الرحيم

تمهيد

تعريف الطول : يجدر بنا في هذا المقام أن نحدد مفهوم (الطول) عند اللغويين ، والنحويين ، فنقول :

أولا : الدلالة اللغوية لمادة (طول) :

الطول : مصدر (طال) ،وجمعه : أطوال ، مثل : قفل ، وأقفال ، فـ (واوه) أصلية ، بدلالة الجمع ، ومجيء الوصف منه على (فعيل) بالواو ، فتقول : طويل .

وقد دارت كلمة (الطول) في اللغة حول معنى : الامتداد ، وهو مقابل القصر ، ومقابل العرض ، ويستعمل في الأعيان ، والأعراض ، فيقع على الرجل ،والفرس ، والرمح ، والزمان ، وغير ذلك [1] .

ثانيا : الطول في اصطلاح النحويين :

بديئا لم يذكر النحويون تعريفا صريحا للطول ، بيد أني أستطيع أن أذكر مرادهم به ، فمن تتبعي لكلام أئمة العربية كالخليل ، وسيبويه ، وأبي على الفارسي ، ومن بعدهم ، تبين أن له عندهم ثلاثة معان :

الأول : كل كلمتين أو أكثر ، أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وجريا مجرى الاسم الواحد . فجملة الصلة طويلة ، لأن (الذي) وما بعده من الفعل ، والفاعل ، والمفعول جميعا كاسم واحد ، والمنادى المضاف ، والمشابه له : اسم ممطول أو طويل ، لكونه مع ما بعده بمنزلة اسم واحد ، و (أن) الموصولة وما بعدها من الفعل وما يتعلق به كلام طويل ، لكونها مع ما بعدها في تأويل المصدر .

الثاني : إضافة كلمة أو أكثر إلي التركيب بعد تمام الكلام أو قبله . كقول بعض العرب : (حضر القاضي اليوم امرأة) فحسن ترك (التاء) من الفعل ، لطول الكلام بين الفعل وفاعله المؤنث .

الثالث : وهو أن يريدوا به معناه اللغوي ، وهو : الامتداد ، كمطل الحركة ، يعنى : مدها ، وسيبويه يسمى حرف المد ممطولا[2] .

وسائل الطول : تبين بالاستقراء أن الكلام يطول بإحدى الوسائل الآتية :

الأولى : الافتقار : وهو أن يفتقر الاسم إلي ما بعده من جملة أو غيرها ، وذلك ك (الذي) فإنها مفتقرة دائما إلى الصلة ، فتطول الجملة بمكوناتها مع موصولها .

---

(١) انظر : تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ١٧٥٣/٥ (طول) باب اللام – فصل الطاء – وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ٤٢٢/٧ (طول) ، والمصباح المنير للفيومي ص ١٤٥، وخزانة الأدب ٤٢٧/٨

(٢) انظر : الكتاب ٤٣٨/٤ ، وأنظر : المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ٥٣٠/١

الثانية : الإضافة : كما في قولهم : ثلاث مائة درهم ، ولم يقولوا : ثلاث مئات ، كما هو القياس في تمييز الثلاثة إلي العشرة أن يكون جمعا كثلاثة دراهم ،لاستطالة الكلام بإضافة العدد الأول إلي (المائة) وإضافة (المائة) للدرهم ، فخففوه بالإفراد لطول الكلام بالإضافة[1].

الثالثة : التنوين ، كما في نداء النكرة غير المقصودة ،لما لحقها التنوين ، طالت ، فصارت بمنزلة المضاف ، لما طال نصب .

الرابعة : العطف ،كما في الاسمين المعطوف أحدهما على الآخر ، إذا جعلا علما ، كتسميتك رجلا ب (زيد وعمرو) إذا ناديته ، قلت : يا زيدا وعمرا أقبل ، فتنصبه لطوله بالعطف ، الذي جعلهما بمنزلة اسم واحد .

الخامسة : الفصل بالظرف ،ونحوه كما في قولك : هذا ضارب زيد فيها وعمرا ، لما طال الكلام بالفصل بالظرف بين المعطوف والمعطوف عليه ، قوي النصب ، وكحذف الموصوف في قوله عز وجل ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[2] أي :وما أ حد منكم ، فحسن حذفه لطول الكلام بالظرف [3].

السادسة : النفي ، كامتناع إظهار (أن) بعد (لام) الجحود ، لطول الكلام بالنفي [4].

هل يعد الطول علة من علل النحو ؟

الحق أقول : إن الإجابة عن هذا التساؤل مما اعتاص علي ، وفكرت فيه أياما ، فلم يظهر لي فيه شئ ، ومما زاد الأمر صعوبة أني رأيت الإمام السيوطي يعدد العلل التي تطرد على كلام العرب[5] ، ولم يعد الطول واحدة منها ، مع أني رأيتها – وستراها أنت أيها القارئ الكريم لاحقا – مذكورة بكثرة متفرقة في ثنايا كتب النحويين القدامى ، أمثال سيبويه ، والزجاج ، وأبي علي الفارسي ، ومن بعدهم ، يستدلون بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف وغيره .

وإذا كان (كتاب سيبويه)-المعين الأول ، الذي استقى منه النحويون عللهم ، فضلا عن أحكامهم واستدلالاتهم ، وإذا كان الطول من العلل التي وردت بكثرة في كتابه ، فكيف لم يعبأ الإمام السيوطي بالطول ، ويعده من تلك العلل الكثيرة ، التي أوصلها إلى أربعة وعشرين نوعا ؟ لا أجد جوابا للاعتذار عنه سوى أنه ربما عد ما هو أكثر استعمالا ، وأشد تداولا .

---

(١) أنظر : اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى ٣٢٥/١ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ٤٠/١

(٢) من الآية ٧١ من سورة مريم

(٣) أنظر : المسائل البصريات لأبى على الفارسى ٧٨٩/٢

(٤) أنظر : اللباب ٤٦/٢

(٥) أنظر : الاقتراح ص١٠٦

إن العلل النحوية منذ بداءتها مستقاة من طبيعة هذه اللغة العريقة ، مستمدة من خصائصها الذاتية ، ولا شك أن الطول أحد هذه الخصائص ، فهو يتصل بطباع العرب في القول ، ألم يكونوا يميلون إلى الحذف إذا طال الكلام ؟ استدعاء للتخفيف ، واستقباحا للطول.

ألم يستحسنوا إعادة اللفظ إذا طال الكلام[1] ؟ ألم يجيزوا في الكلام إذا طال ، ما لم يكن ليجوزوه إذا لم يطل ؟ حتى انك تراهم يجعلون الطول سببا في حسنه وقوته .

إنما أردت بهذه التقريرات أن أثبت أن طول الكلام علة معتمدة في كثير من أبواب العربية ، وإذا كان العرب يستقبحونه أحيانا ، ويستحسنونه أحايين أخرى ، فإن وراء ذلك فلسفة لغوية ، ومغزى عميقاً .

فنجد العَرب متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة ، أبانوا عن ثقلها عليهم بأن يتخلصوا منها بالحذف أو غيره ، تحاميا من الإطالة ، وطلبا للتخفيف ، والتقصير .

وعلى الرغم من ذلك نراهم يلجئون إلى الإطالة في مواضع كثيرة ، بل يشترطون طول الكلام لجوازها ، وحسنها ، وقوتها .

إذاً القضية ليست على إطلاقها ، وإنما هي مقيدة بدواع ومقتضيات ، يستدعيها المقام ، وحال السياق ، ولهذا كان هذا البحث حريصا على إبراز تلك الدواعي ، والمقتضيات ووضعها في صورة واضحة ، حتى يتعرف القارئ الكريم على أثر الطول في الميدان النحوي ، ويطمئن قلبه إلى أنه من العلل التي أقام النحويون عليها كثيرا من أحكامهم .

---

[1] انظر : الأصول فى النحو لابن السراج ٢٤٣/١ ، ٧٤/٢ ، ٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣

الفصل الأول
الحذف ، والتخفيف أثر لطول الكلام

الفصل الأول

الحذف ، والتخفيف أثر لطول الكلام

ما من شك في أن الحذف مظهر من مظاهر العربية ، ولون من ألوان فصاحتها ، وبلاغتها ، ولذا كان حقيقا على أن يجعل من باب شجاعة العربية[1] .

والحذف ـــ كما عرفه الرماني ـــ : إسقاط كلمة ، للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام[2] . وهو خلاف الأصل[3] ، ولذا لا يصار إليه ، ولا يستحسن إلا باجتماع أمرين :

أولهما : أن يدل دليل على المحذوف .

والثاني : أن تكون هناك ضرورة تدعو إلى تقليل الكلام عند استطالة التركيب ، طلبا للتخفيف[4] .

يقول حازم القرطاجني ـــ فيما حكاه عنه الزركشي ـــ : " إنما يحسن الحذف ما لم يشكل به المعنى ، لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء ، فيكون في تعدادها طول وسآمة ، فيحذف ، ويكتفى بدلالة الحال عليه "[5] .

ولذا كانت تعليلات النحويين للحذف في كثير من المواضع بطول الكلام ، استشعارا منهم بالثقل الذي يعتري التراكيب ، إذا طالت ، وأن الحذف يقع فيها تخفيفا من ثقل هذا الطول ، وجنوحا إلى الاختصار ، الذي هو من خصائص العربية .

ولهذا فإنني سأوجه القول ـــ هاهنا ـــ إلى مواضع الحذف ، والتخفيف التي عللها النحويون بطول الكلام :

أولا : جملة صلة الموصول :

أ ـ حذف العائد : ارتبطت فكرة حذف العائد بجملة صلة الموصول ، واشتهر لدى النحويين جواز حذف العائد من جملة الصلة ، تخفيفا لطول الجملة بمكوناتها ، التي يقول عنها المبرد : " إن أربعة أشياء صارت اسما واحدا ،وهي : الذي ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فخففت

---

(١) انظر : الخصائص لابن جنى ٣٦٢/٢

(٢) النكت فى إعجاز القرآن للرمانى ص ٧٦

(٣) انظر : البرهان فى علوم القرآن للزركشى ١٠٤/٣

(٤) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢١٠ ، ومغنى اللبيب ٦٩٢/٢

(٥) البرهان فى علوم القرآن ١٠٤/٣ ، وقد حكى الزركشى كلام حازم هذا من كتابه (منهاج البلغاء) ولم أقف عليه فى المطبوع منه .

منها "[1] . أي : بحذف (الهاء) ، فهذه الأشياء صارت بمنزلة الشيء الواحد ، ولهذا آثروا التخفيف بحذف أحد هذه الأربعة ، فكان الضمير أولى بالحذف[2] ، لأنه فضلة يطول بها الكلام ، فيخفف بحذفها .

ولذلك لا يكثر حذفه في صلة غير (أي) إلا إذا طالت الصلة ، كقول بعض العرب : (ما أنا بالذي قائل لك شيئا) أراد : ما أنا بالذي هو قائل لك شيئا ،فحسن الحذف لطول الصلة بالمجرور ، والمنصوب ،فان زاد الطول ، ازداد الحذف حسنا ، كقوله عز وجل : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[3] والتقدير ــ والله أعلم ــ : وهو الذي هو في السماء اله ، وهو في الأرض اله ، فقد طالت الصلة في هذه الآية الكريمة بالعطف عليها[4] . أشار سيبويه إلى ذلك قائلا : " وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أنه سمع أعرابيا ، يقول : ما أنا بالذي قائل لك شيئا ، وهذه قليلة ، ومن تكلم بهذا ، فقياسه : اضرب أيهم قائل لك شيئا . قلت : أفيقال : ما أنا بالذي منطلق ؟ فقال : لا . فقلت : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه إذا طال الكلام ، فهو أمثل قليلا ، وكأن طوله عوض من ترك (هو) ، وقل من يتكلم بذلك "[5] .

والفرق في ذلك بين (أي) وغيرها : أن (أيا) ملازمة للإضافة ، فاستغنت بذلك عن شرط الطول ، لقيامه مقام طول الصلة[6] ، وعبارة ابن مالك ناطقة باشتراط الطول ، ونصها :

....وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفي

إن يستطل وصل ....[7]

ويستثنى من اشتراط الطول : (لا سيما) في نحو : أحب الأدباء لا سيما الشعراء ، إذا رفع (الشعراء) ، وجعلت (ما) موصولة ، والتقدير : لا سيما الذين هم الشعراء ، فان حذف صدر الصلة معها واجب مع عدم الطول ، وذلك لجريان (لا سيما) مجرى الأمثال ، وليكون ما بعد (لا سيما) مفردا صورة ، لأنها كـ (إلا) الاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها ، و (إلا) الاستثنائية لا يقع بعدها جملة[8] .

---

(١) المقتضب ١٥٧/١

(٢) انظر : أسرار العربية لأبي البركات ابن الأنباري ص ٣٢٨

(٣) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

(٤) انظر : شرح الكافية ١١١/٣

(٥) الكتاب ٤٠٤/٢ ، وانظر ١٠٨/٢

(٦) انظر : حاشية يس على التصريح ١٤٣/١ ، وحاشية الخضرى ٨٠/١

(٧) الألفية فى النحو والصرف ص ١٦

(٨) انظر : حاشية الخضرى ٨١/١

فان عدمت الاستطالة ، ضعف الحذف عند البصريين[1] ، أما الكوفيون ، فيرون أن الحذف ليس مرتبطا بطول الصلة أو قصرها ، فيمكن حذف العائد في صلة (أي) كان أو في غيرها ، وسواء طالت الصلة أو قصرت[2] .

ووافقهم ابن مالك ، إلا أنه جعله قليلا ، فقال : وان لم يستطل فالحذف نزر[3] كما يمتنع حذف هذا العائد ، إذا أردنا توكيده ، فحينما نقول : الذي ضربت زيد ، فان التقدير : الذي ضربته زيد ، وهنا يجوز الحذف في جملة الصلة ، لطولها ، فإذا أردنا توكيد هذا الضمير المحذوف بقولنا : الذي ضربت نفسه زيد ، لا يصح ذلك ، إذ يجب ذكر (الهاء) ، فتقول : الذي ضربته نفسه زيد ، لأن شرط الحذف : أن لا يحذف المؤكد ، فيقول السيوطي عن حذف المؤكد : " وهذا عندنا غير جائز ، لأن المحذوف هنا ، ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التخفف ، لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده ، لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك ،تدافع الحكمان ، فلم يجز أن يجتمعا "[4] .

وأول من بدأ هذا الشرط : الأخفش[5] ،وتبعه أبو علي الفارسي[6] ، وأبو الفتح ابن جني[7] ، وابن مالك[8] ، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل ، وسيبويه ،ففي (الكتاب) ما مفاده جواز حذف المؤكد ، إذ سأل سيبويه الخليل عن نحو : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما[9] .

والذي حسن الحذف من جملة الصلة : أن الموصول مفتقر دائما إلى تلك الجملة ، إذ هي ترفع الإبهام الموضوع عليه بتعيين شخصه أو جنسه[10] ، على حين استقبحوا حذف هذا العائد في الخبر ، والصفة ــ وان كان في الصفة أقل قبحا ــ لمفارقتهما للصلة ، فمن الممكن أن يستغني عن

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٧/١ ، والتصريح ١٤٣/١

(٢) انظر : شرح الكافية ١١١/٣

(٣) الألفية ص ١٦

(٤) الأشباه والنظائر ٣١٦/١

(٥) انظر : رأى الأخفش هذا فى مغنى اللبيب ٦٩٨/٢

(٦) ذكر ابن هشام رأيه هذا فأنظره فى المغنى ٦٩٨/٢

(٧) انظر : الخصائص ٢٨٨/١ ، ٢٨٢/٢

(٨) انظر : الألفية ص ٢٩

(٩) انظر : الكتاب ٦٠/٢

(١٠) انظر : التصريح ١٤٧/١

جملة الصفة ، أو جملة الخبر ، فلا يتأكد لنا ـــ والحالة هذه ـــ أن الصفة مع الموصوف ، أو المبتدأ مع الخبر كاسم واحد ، كما كان ذلك مع الصلة والموصول[1] .

والدليل على ذلك أن سيبويه ـــ رحمه الله ـــ شبه حذف (الهاء) من جملة الصلة ، كحذف حرف (الياء) من كلمة (اشهباب) لأنهم كرهوا طول الكلمة ، ولأن الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة ، فحسن الحذف منها .

يقول سيبويه : "...وإنما شبهوه بقولهم : الذي رأيت فلان ، حيث لم يذكروا (الهاء) . وهو في هذا أحسن ، لأن (رأيت) تمام الاسم به يتم ، وليس بخبر، ولا صفة ، فكرهوا طوله ، حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طول (اشهيباب) فقالوا : اشهباب . وهو في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه بـ (الهاء) "[2] .

ومن أحسن ما يستدل به على أن اللفظ إذا طال ، حذف منه من غير أن يعتد بالحذف قول الشاعر :

لمن الصبي بجانب الصحراء ملقى غير ذي مهد[3]

وذلك أن هذا البيت من بحر الكامل التام ، وهو مسدس ، أي : أنه مبني على (متفاعلن) ست مرات[4] ، وهذا البيت مخمس ، وتمامه : من مخبري لمن الصبي ، فقالوا : إنه حذف ذلك ، لطول الكلام[5] .

فهذا شئ سقته ، لنستأنس به على أن فرط الطول يدعو إلى الحذف ، ويجعل أمره سهلا ، حتى كأنه لم يوجد .

ب ـ حذف (الياء) من الاسم الموصول (اللذان ، واللتان) : من هنا كان طول جملة الصلة سببا في حذف (الياء) من الاسم الموصول في : (اللذان ، واللتان) كما كان الطول سببا في حذف العائد ، إذ كان القياس في تثنيته أن يقولوا : (اللذيان ، واللتيان) بإثبات (الياء) كما يقال : القاضيان ، والشجيان ، إلا أنهم حذفوا (الياء) لطول الموصول بجملة الصلة ، وزيادة حروف التثنية ، وثمة شئ آخر ، وهو : التفرقة بين المعرب ، والمبني ،إذ الثاني ـــ كما هو معلوم ـــ لا حظ له في الحركة بسبب بنائه[6] .

---

(١) انظر : أمالى ابن الشجرى ١٤١/١

(٢) الكتاب ٨٧/١

(٣) البيت فى ديوان حسان بن ثابت ص ٤٠ ، وفى المقتصد فى شرح الإيضاح ٣١٧/١ ، ومفتاح العلوم للسكاكى ص ٥٤١ .

(٤) انظر : الكافى فى العروض والقوافى للخطيب التبريزى ص ٥٨

(٥) انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٣١٧/١

(٦) انظر : أمالى ابن الشجرى ٥٦/٣ ، والتصريح ١٣١/١ ، وحاشية الخضرى ٧١/١

ج ـ حذف (النون) من الاسم الموصول (اللذان ، واللتان ، والذين) : بل دعتهم كراهتهم لهذا الطول في الاسم الموصول إلى أن حذفوا (النون) في (اللذان ، واللتان ، والذين) وقد حكم النحويون على هذا النوع من الحذف في الشعر أنه ليس بضرورة ، ولكنه للتخفيف[1] ،وجعلوا من ذلك قول الشاعر :

أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا[2]

فحذف (النون) من (اللذان) بدليل (عمي) .

وقول الآخر :

وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد[3]

فحذف (النون) من (الذين) للتخفيف ، بدليل (دماؤهم) .

وسيبويه ـ رحمه الله ـ يبين سبب مثل هذا الحذف ، قائلا : " ... حذفوها[4] من (اللذين ، والذين) حيث طال الكلام "[5] .

وقد ذهب الكوفيون إلي أن الحذف ليس مرتبطا بطول الصلة أو قصرها ، فيمكن حذف (النون) سواء طالت الصلة أو قصرت[6] .

د ـ حذف (الياء) من الاسم الموصول (الذي ، والتي) : لم تقف كراهة النحويين لطوله عند هذا الحد ، بل تعدته إلى ما هو أبعد من حذف (النون) ، فقد تصرفوا فيه بالحذف من غير جهة ، طلبا للخفة ، فأجازوا حذف (الياء) وحدها ، أو حذفها مع حركتها ، وعدوا من ذلك قول الشاعر :

واللذ لو شاء لكنت صخرا أو جبلا أشم مشمخرا[7]

فحذف (الياء) من (الذي) تخفيفا .

---

(١) انظر:المقتضب ١٤٥/٤ ،وما ينصرف ومالا ينصرف ص ١١١ ،وشرح الكافية ١٠٢/٣ ،والتصريح ١٣٢/١

(٢) البيت من بحر الكامل ، وقائله الأخطل ، وهو فى سر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، والأزهية ص ٢٩٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٧٩ ، وشرح المفصل ١٥٤/٣ ، وخزانة الأدب ١٨٥/٣ . والمعنى : يفتخر الشاعر على جرير بأن عميه من أبطال تغلب ، وقد قهر الملوك ، وحرر الأسرى ، وحطما القيود .

(٣)البيت من بحر الطويل ، وقائله الأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب ٧/٦ ، والبيت فى المقتضب ١٤٦/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢ ، وشرح المفصل ١٥٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٢١٨/١ ، ٦٣٣/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٥١٧/٢ والمعنى:يقول:إن الذين ذهب دماؤهم هدراً فى فلج (موضع قرب مكة) ليسوا قلة ،بل هم القوم جميعا.

(٤) أى : النون .

(٥) الكتاب ١٨٦/١

(٦) انظر : التصريح ١٣٢/١

(٧) البيت من بحر الرجز ، ولم أقف على قائله ، وهو فى الأزهية ص ٢٩٢ ، وشرح الكافية ١٠٠/٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٥/٥ . والمعنى : أقسم بالذى لو شاء أن أكون صخرا ، لكنت صخرا ، ولو شاء أن أكون جبلا ، لكنت جبلاً عالياً راسخا .

وقول الآخر :

فظلت في شر من اللذ كيـــدا ... كاللذ تربى زبية فاصطيدا[1]

هكذا (اللذ) محذوفة (الياء) ساكنة الذال .

وقول الآخر :

فقل للت تلومك إن نفســـي ... أراها لا تعـــوذ بـــالتميم[2]

بحذف (الياء) من (التي) ، وتسكين تاءه .

هـ ـ حذف الصلة : لم يقنع النحويون بكل هذه الحذوف في جملة الصلة ، فذهبوا إلى ما هـــو أبعد من حذف كلمة من جملة الصلة ، أو حذف حرف بسبب الاستطالة ، إذ أفســـحوا المجـــال للحذف حتى أجازوا حذف الصلة نفسها ، إذا ما علمت ، وكانت هناك ضرورة تدعو إلي حذفها ـــ كما ذكرت في صدر هذا البحث ـــ ودل دليل على ذلك الحذف ، وعدوا ذلك بمنزلة حذف حرف من الكلمة ، إذا طالت ، وجعلوا من هذا قول سلمي بن ربيعة[3] :

ولقد رأبت ثأى العشيرة بينها ... وكفيت جانيها اللتيا والتي[4]

أراد : اللتيا والتي تأتي على النفوس ، لأن التأنيث فيه للداهية ، فحذفت الصلة منه لتعظيم هـــذا الأمر وتفخيمه[5] .

ثانيا : المبتدآت التي سد الطول منها مسد الخبر بعد حذفه :

القاعدة تؤكد أن كل مبتدأ لابد له من خبر ، حتى تحصل الفائدة المرجوة من الابتداء ، لذا لا يمكن الاستغناء عنه إلا إذا وجد ما يكون عوضا عنه ، ويسد مسده ، ومـــن هنـــا ألـــزم النحويون هذا الخبر الحذف إذا طال الكلام تخفيفا ، لكون الطول عوضا عنه ، وعدوا من ذلك :

أ ـ جواب (لولا) : في نحو قولك : لولا زيد لهلك عمرو ، فـــ (لولا) ربطت الجملة الثانيـــة بالجملة الأولى ، فصارتا كالجملة الواحدة ، فحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى ، لطول الكـــلام

---

(١) البيت من بحر الرجز ، وهو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ٤٢١/١١ ، والبيت في الأزهيـــة ص ٢٩٢ ، وشرح المفصل ١٤٠/٣ ، والمعنى : لقد ظللت في شر من الذى كدت في حقه ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد بها ، فإذا هو واقع فيها .

(٢) البيت من بحر الوافر ، ولم أقف على قائله ، وهو في الأزهية ص ٣٠٣ ، وشرح الكافية ١٠١/٣ ، وخزانـــة الأدب ٦/٦ ، والمعنى : أخبر هذه التي تلومك أنني لا أؤمن بالتعاويذ والخرافات .

(٣) هو : سلمى بن ربيعة بن زبان بن عامر بن ثعلبة ، شاعر جاهلي من شعراء الحماسة . انظر : شـــرح ديـــوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٦ ، ١١٣٧ ، وخزانة الأدب ٤٩/٨ ، والأعلام ١١٥/٣

(٤) البيت من بحر الكامل ، وهو في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص ٣٩٠ ، وشرح ديوان الحماسة ص ٥٤٦

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٥/١

بجواب (لولا) ، والتقدير : لولا زيد حاضر أو موجود ، وصار طول الكلام بالجواب دالا على المحذوف ، ومغنيا عنه ، ومع ذلك لا يجوز جعل الجملة الثانية خبرا عن المبتدأ ، لأنه لا عائد منها إلى (زيد)[1] .

ب ـ جواب القسم : في نحو قول العرب : (لعمر الله لأفعلن) فـ (عمر) مبتدأ ، واللام فيه لام الابتداء ، ولكن قولهم (لأفعلن) طول الكلام ، فحسن لذلك حذف الخبر ، والتقدير : لعمر الله قسمي ،تخفيفا لطول الكلام بجواب القسم ، وصار هذا الطول عوضا عنه ، ولا يصح أن يكون قولهم (لأفعلن) خبرا عن المبتدأ ، لوجهين :

أحدهما : أنه لو كان خبرا عنه ، بقي القسم بلا جواب .

والثاني : أنه جملة ، والجملة إذا أخبر بها عن المبتدأ ، فلابد أن يكون معها ما يعود على المبتدأ ، وليس في قولهم (لأفعلن) ما يعود عليه ، لذا آثروا التخفيف بحذف الخبر لطول الكلام[2] .

ج ـ بعد (واو) المعية : ومما سد مسد الخبر بعد حذفه : العطف ب (واو) المعية في نحو قول العرب : (كل رجل وضيعته) ، فالخبر الذي يقدره النحويون في هذا القول : مقرونان أو متلازمان أو مجتمعان ، فجعلوا الكلام جملة واحدة بعطف (ضيعته) على (كل رجل) فطال الكلام بالعطف ، فحسن حذف الخبر تخفيفا لطول الكلام ، وكون معنى (الواو) كمعنى (مع)[3] .

ثالثا : حذف (كان) مع اسمها :

اختصت (كان) دون سائر أخواتها بجواز حذفها مع اسمها ، وإبقاء خبرها ، وكثر ذلك بعد (إن ، ولو) الشرطيتين ، وذلك لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ، فيطول الكلام ، فخففوه بحذفها مع اسمها[4] ، وعدوا من ذلك قول الشاعر :

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك عن قول إذا قيلا[5]

فحذف (كان) واسمها بعد (إن) لطول الكلام ، إذ التقدير : إن كان المقول صدقا ، وإن كان المقول كذبا ، وأنت خبير بأن الاطالة تقل تتخلص العرب منه بالحذف ، جنوحا إلى إلا يجاز

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجرى ٦٢/٢ ، واللباب-١٤٥/١ ، وشرح المفصل ٩٥/١ ، وشرح الجمل الكبير ٣٥١/١

(٢) انظر : أمالي ابن الشجرى ٦٢/٢ ، واللباب ٣٧٧/١ ، وتوجيه اللمع ص ٤٨٤ ، وشرح المفصل ٩١/٩ ، ٩٥

(٣) انظر : الكتاب ٣٩٣/١ ، والمقتصد ٢٤٩/١ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد لابن بركات المهلبي ص ٦٦

(٤) انظر : التصريح ١٩٣/١

(٥) البيت من بحر البسيط ، وهو للنعمان بن المنذر في الأغاني ٢٩٥/١٥ ، والكتاب ٢٦٠/١ ، وأمالي المرتضى ١٩٣/١،وشرح المفصل ٩٧/٢،وشرح الكافية ١٧٦/٢،ومغني اللبيب ٧٣/١،وخزانة الأدب ١٠/٤ .

والاختصار ، وميلا إلى التخفيف ، ولذا قال ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ (التمس ولو خاتما من حديد) أراد : ولو كان الملتمس خاتما من حديد[٤] .

وربما جد تساؤل حول اختصاص حذفها مع اسمها بـــ (إن ، ولـــو) دون غيرهمـــا فالجواب : أن هذا اتساع منهم في الكلام ، وهو ضرب من الحذف عنـــد العـــرب أكثـــر مـــن أن يحاط به ، ولما كانت (إن) أم أدوات الشرط الجازمة ، و (لو) أم أدوات الشرط غير الجازمة كما أن (كان) أم بابها ، توسعوا فيها بحذفها مع اسمها ، لأنهم يتسعون في الأمهات ،ما لا يتسعون في غيرها[١] .

رابعا : حذف (التاء) من الفعل المسند إلى حقيقي التأنيث :

من المؤكد لدى النحويين أن الفاعل إذا كان ظاهرا ، متصلا بفعله ، حقيقي التأنيث ، فإنه يجـــب إلحاق فعله ب (تاء) التأنيث الساكنة[٢] ، قال عز وجل :﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى ﴾[٣] .

والأصل في وجوب إلحاق (التاء) بفعله : الإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعـــل ، وكون التأنيث حقيقيا غير زائل[٤] ، إلا إذا ضعفت العناية بالفاعل المؤنث بأن بعد الفعل عنه ، فإنه يحسن حذف (التاء) لطول الكلام ، كقول العرب : حضر القاضي اليوم امرأة ، وقال عـــز وجل :﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾[٥] ، فهذا مثل هذا في حسن جواز تـــرك (التـــاء) بسبب الاستطالة[٦] .

وسيبويه ـــ رحمه الله ـــ يبين سبب هذا الحسن بقولـــه : " وقـــال بعـــض العـــرب : (قال فلانة) . وكلما طال الكلام ، فهو أحسن ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، لأنـــه إذا طال الكلام ، كان الحذف أجمل ، وكأنه شئ يصير بدلا من شئ "[٧] .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب النكاح ـــ بابُ عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ١٧٥/٩ رقـــم ٥١٢١ ، وأخرجه النسائى فى كتاب النكاح ـــ باب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق ١٢٣/٦ رقم ٣٣٥٩ ، وأخرجـــه ابن ماجة فى النكاح ـــ باب صداق النساء ٦٠٨/١ رقم ١٨٨٩ ، والإمام أحمد بن حنبل فى المسند ٣٣٦/٥

(٢) انظر : التصريح ١٩٣/١ ، وحاشية الخضرى ١١٧/١

(٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٤

(٣) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

(٤) انظر : توجيه اللمع ص ١٢٤ ، وشرح الكافية ٤٠٧/٣

(٥) من الآية ٦٧ من سورة هود

(٦) انظر : المقتضب ١٤٦/٢ ، والأصول ١٧٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٤١٨/٢ ، ونتائج الفكر ص ١٢٨ ، ١٣٠ ، وشرح الجمل الكبير ٣٩٢/٢ ، وشرح الكافية ٤٠٨/٣ .

(٧) الكتاب ٣٨/٢

خامسا : حذف حرف الجر مع (أن ، وأن) لطولهما بالصلة :

من المعلوم أن (أن ، وأن) يحسن معهما حذف حرف الجر كثيرا ، تقول : عجبت أن تفهم ، وعجبت من أن تفهم ، وتقول : رغبت أنك تكرمني ، ورغبت في أنك تكرمني ، بحذف حرف الجر وإبقائه ، والسر في ذلك : أن (أن) وما بعدها من الاسم والخبر ،ومتعلقاته بمعنى المصدر ، فطال الكلام ، فجوزوا معها حذف حرف الجر تخفيفا[1] ، لكن لو جئنا بالمصدر صريحا ، فقلت : عجبت من فهمك ، ورغبت في إكرامك ، لم يجز حذف حرف الجر ، والسر في ذلك : أن الفعل مع (أن) محتاج إلى فاعل ، وربما إلى مفعول ، ومتعلقات أخرى ، وهذا تطويل في الكلام ، ينتج عنه حذف حرف الجر ،وكذا مع (أن) المشددة ،واسمها وخبرها ، فيحسن الحذف بسبب هذه الاستطالة ، لكن المصدر الصريح ، ليس معه هذه الاستطالة ، فلا حذف معه ، وكذا إن عدمت (أن ، وأن) لم يجز حذف حرف الجر ، وأما ما ورد من قول الشاعر :

أمرتكَ الخير فافعل ما أمرت بـــه فقد تركتك ذا مال وذا نشب[2]

إذ أصله : أمرتك بالخير ،لأن (أمر) هنا متعد بنفسه إلى مفعول واحد ،وهو (ضمير المخاطب) و (الخير) منصوب بنزع (الباء) ،فالذي سوغ الحذف والنصب : أن (الخير) اسم يحسن في موضعه (أن) وما عملت فيه ، و(أن) يحذف معها حرف الجر كثيرا ــ كما تقدم ــ فتقول : أمرتك أن تفعل ، وأنت تريد : بأن تفعل[3] .

وقد تبنى السهيلي توجيها آخر ،وهو: أن الذي سوغ حذف (الباء) قرب الفعل من الاسم المجرور ،وقعد على ذلك أنه إن تباعد عنه ،فإنه يلزم إثبات (الباء) لطول الكلام ، كأن تقول : أمرت محمدا يوم الجمعة بالخير ، وقاس السهيلي ذلك على إعادة حرف الجر مع البدل ، إذا طال الكلام ،كما في قوله عز وجل : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[4] ، وقوله﴿ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا ﴾[5] ،ففي الآية الأولى : أعاد حرف الجر مع البدل ،وهو قوله (لمن آمن) لما طال الكلام بصلة الاسم الموصول ،المبدل منه ،وهو قوله (للذين استضعفوا)[6] .

---

(١) انظر : المقتضب ٣٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٣٣/٢ ، وشرح الجمل الكبير ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية ١٤٠/٤ ، والتصريح ٣١٣/١ .

(٢) البيت من بحر البسيط ، وهو لعمرو بن معديكرب فى الكتاب ٣٧/١ ، وشرح الكافية ١٩٣/١ ، ومغنى اللبيب ٣٤٦/١ ، وشرح شواهد المغنى ٧٢٧/٢ ، وخزانة الأدب ١٢٤/٩ ، والمعنى : يقول : كن كريماً وافعل ما أمرت به ، لأنى تركت لك الكثير من الأموال والماشية .

(٣) انظر : خزانة الأدب ٣٣٩/١

(٤) من الآية ٧٥ من سورة الأعراف

(٥) من الآية ٦١ من سورة البقرة

(٦) انظر : التبيان فى إعراب القرآن ٢٧٩/١

وكذا في الآية الثانية : لما طال المبدل منه بالصلة ،وهو قوله (مما تنبت الأرض) أعاد حرف الجر مع البدل ،وهو قوله (من بقلها)[1] ،ولئن أعيد حرف الجر مع البدل لطول الاسم الأول ،فإثباته مع الفعل (أمر) إذا طال الكلام أولى[2] .

سادسا : حذف (النون) من اسم الفاعل المثنى ، والمجموع لطول الكلام :

اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام، وكان مثنى ، أو مجموعا بالواو والنون ، جاز فيه وجهان :

أحدهما : أن تحذف (النون) وتخفض ،فتقول : هذان الضاربا زيد ، وهؤلاء الضاربو زيد .

والثاني : أن تحذف (النون) وتنصب ، فتقول : هذان الضاربا زيدا ، وهؤلاء الضاربو زيدا .

وانما جاز حذف (النون) مع الخفض ،لأن في الإضافة تخفيفا بإسقاط (النون) ،وانما جاز حذف (النون) مع النصب ،تخفيفا لطول اسم الفاعل بالألف واللام[3]،فان أصل الكلام في قولك : هذان الضاربا زيدا : هذان اللذان ضربا زيدا ،فنقل معنى (اللذان) إلى الألف واللام بعد أن نقل معنى الفعل إلى الاسم ،وهو (ضارب) لعدم صحة دخول الألف واللام على الفعل[4] ،ومن هنا كان طول الصلة سببا في حذف (النون) من اسم الفاعل ،وحملا على (اللذان ، والذين) لأن العرب تحذف منهما (النون) لطول الكلام[5] ،كما تقدم في صدر هذا البحث .

سابعا : حذف الفعل في التحذير لطول الكلام بالمحذر منه :

إذا حذرت المخاطب ،حذفت فعل التحذير قائلا له : الأسد الأسد ،والجدار الجدار ، والصبي الصبي ،إذا كنت تحذره من الأسد أن يصادفه ،ومن الجدار المتداعي أن يقرب منه لئلا يقع عليه ، ومن الصبي أن يطأه ،إذا كان في طريقه ،وهو غافل عنه ،فهذه الأسماء منصوبة بفعل مضمر تقديره : اتق الأسد أن يصادفك ،واتق الجدار أن ينالك ، وجانب الصبي ،لئلا تطأه .

وإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير ،ودلالة الحال عليه ،إذ التحذير موضع إعجال ،لا يحتمل معه تطويل الكلام حتى لا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام[6] .

ومما حسن حذفه أيضا أن المفعول الأول لما كرر ،أشبه الفعل ،فأغنى عنه ،وصار بمنزلة (إياك) في نيابته عن الفعل ،حين طال الكلام ،لأن (إياك) أقاموها مقام فعل التحذير ،وهو : (احذر) ولذلك لم يجز إظهار الفعل معها ،حتى وان أفردت كقولك : إياك ،إذا أردت : احذر ،

---

(١) انظر : المصدر السابق ٣٩/١

(٢) انظر : نتائج الفكر ص ٢٦٠

(٣) انظر : المقتصد ٥٢٩/١ ، واللباب ٤٣٩/١ ، ومغنى اللبيب ٧٣٩/٢

(٤)انظر : علل النحو لابن الوراق ص ٣٠٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٤٤/٢

(٥) انظر : شرح الجمل الكبير ٥٥٣/١ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ١٠٠٥/٢ ــ ١٠٠٨ والكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبى الربيع ١٠١٦/٣

(٦) انظر : المقتضب ٢١٥/٣ ، وشرح المفصل ٢٩/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٠٧/١ .

وكأنها استأثرت بذلك هنا دون غيرها من الأسماء ،فلو قلت : رأسك هكذا مفردا ،لم يكن بمنزلة (إياك) في قيامه مقام الفعل حتى تعطف عليه ، فتقول : رأسك والحائط لأن العطف وصلة لدلالة (رأسك) على معنى الفعل المحذوف وهو (اتق) أو نحوه[1] .

وسيبويه ــ رحمه الله ــ يبين سبب مثل هذا الحذف ،وهو كثير قائلا : " وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا[2] لكثرتها في كلامهم ،واستغناء بما يرون من الحال ،وبما جرى من الذكر ،وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل ،حين صار عندهم مثل : إياك ،ولم يكن مثل : إياك لو أفردته ،لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة (إياك) ،فشبهت ب (إياك) حيث طال الكلام ،وكان كثيرا في الكلام "[3] .

ثامنا : حذف حرف الجر (من) مع التحذير :

لقد حكم النحويون بأنه إذا جاء المحذر منه مقرونا ب (أن) بعد المحذر،فإنه يجوز فيه وجهان : إثبات حرف الجر ،وإسقاطه ،فتقول :إياك أن تفعل ، وإياك من أن تفعل .

وقد حسن حذف الجار منه ،لأن (أن) وما بعدها من الفعل بمعنى المصدر،والجار مع مجروره كشئ واحد ،فطال الكلام ،لكون اللفظ في الحقيقة اسماً واحداً فجوزوا فيه حذف حرف الجر (من) تخفيفا لطول مكونات الجملة مع موصولها الحرفي[4] .

تاسعا : حذف (أن) بعد (لام) الجحود لطول الكلام :

مما هو متعين لدى البصريين حذف (أن) الناصبة للفعل المضارع بعد (اللام) المسبوقة بكون ماض ناقص منفى كقوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[5]، ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[6] ، ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[7] فـ (يعذب) و (يذر) ، (ويغفر) أفعال منصوبة بـ (أن) محذوفة بعد (اللام)، وتلك (اللام) متعلقة بمحذوف ، هو الخبر ، لا الفعل الذى دخلت عليه(اللام)[8] التى تسمى عندهم بـ (لام) الجحود[9].

---

(١) انظر : علل النحو ص ٣٠٠ ، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسى ١/١٨٠، وأسرار العربية ص ١٦٠ ،

(٢) يعنى : ذكروا بعدها شيئاً ثانياً

(٣) الكتاب ٢٧٥/١

(٤) انظر : المقتضب ٢١٣/٣ ، وشرح الكافية ٧/٢

(٥) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال .

(٦) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران

(٧) من الآية ١٣٧ ، ١٦٨ من سورة النساء

(٨) انظر : التصريح ٢٣٥/٢

(٩) سميت هذه (اللام) بلام الجحود من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق ، لا عن مطلق النفى والنحويون أطلقوه ، وأرادوا الثانى . انظر : التصريح ٢٣٦/٢

نصب المنادى تخفيفا أثر لطول الكلام

لعل أغلب الكلمات المنصوبة، هى التى تقع فضلة فى التركيب ، والفضلة: هى التى تقع بعد تمام الجملة، يقول ابن مالك : " الفضلة : عبارة عما زاد على ركني الإسناد. كالمفعول بـــه ، والحال ، والتمييز، فلزيادتها أوثرت بأخف وجوه الإعراب ، وهو النصب "[1].

وليس ببعيد عن الذهن ما يردده النحويون فى مصنفاتهم من أن المنادى منصوب علـــى المفعولية[2] ، لكن لا يظهر نصبه إلا إذا كان مضافا نحو :يا عبد الله، أو شبيها بالمضاف نحو : يـــا خيرا من زيد أقبل، أو نكرة غير مقصودة نحو: قول ا لأعمى : يا رجلا خذ بيدى[3].

فهو إذا فضلة باعتراف النحويين ، أو فى حكم الفضلة، التى لا يستغنى الكلام عنـــها ، لئلا يفوت النداء[4]، فيطول الكلام بها ، وفى الاستطالة ثقل ، يحتاج إلى أخف الحركات.

ولذا حكم النحويون على هذه المناديات بالنصب من أجل طولها ، إذ المضاف لما ركـــب مع المضاف إليه فى النداء طال التركيب ، لكونهما بمنزلة اسم واحد ، فآثروا حركة الفتح إعرابـــا له ، تخفيفا من ثقل طول التركيب.

وكذا المشابه له لما اتصل به شئ من تمام معناه[5] ، طال به ، كقولك : يا حسنا وجهه ، فـــ (وجهه) مرفوع على الفاعلية ب(حسن) فيكون الكلام طال به ، فاستحق النصب لذلك .

وأنت حين تقول : يا ثلاثة وثلاثين أقبل ـــ فيمن سميته بذلك ـــ فقد جعلتهما بعطفـــك هذا بمنزلة اسم واحد ، فطال التركيب بالعطف ، فوجب نصبهما[6].

ولذا لم يفرق النحويون ـــ إلا من لا يعتد بخلافه كالمبرد[7] ، وابن يعيش[8] ـــ فى مثـــل هذا العدد المعطوف بين أن يكون علما أو لا ، فهو مضارع للمضاف على كل حال ، لطوله قبل النداء ، وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى[9].

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٤١٧/١

(٢) انظر : شرح المفصل ١٢٧/١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٨١

(٣) انظر : الهمع ٣٧/٣

(٤) انظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٧٣/٢

(٥) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٦٧/٢

(٦) انظر : توجيه اللمع ص ٣٢٠ ، والارتشاف ١٢٢/٣

(٧) انظر : المقتضب ٢٢٥/٤

(٨) انظر : شرح المفصل ١٢٨/١

(٩) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٢١/١

والسر فى ذلك: أن الكلام قد طال بالنفى ، فلا يزاد عليه شئ آخر، و لاسيما مع ظهور المراد ، ولهذا استحق الحذف ، لاستطالة الكلام[1].

عاشرا : حذف (لام) جواب (لو) لطول الكلام:

تقدم أن الحذف يقع كثيرا عند استطالة الكلام ، ويقل عند عدم الاستطالة، ولهذا اشتهر لدى النحويين جواز حذف اللام من جواب (لو)إذا وقعت صلة لاسم موصول ، كقولك : جاءنى الذى لو أكرمته شكرنى ،وذلك لطول جملة الصلة بكل مكوناتها.

كما أد ت الاستطالة إلى حذفها فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ ﴾[2] فقد طال الشرط فى هذه الآية الكريمة ، ولطوله هذا أوثر حذف لام الجواب تخفيفا[3] .

الحادي عشر: حذف (اللام) و(قد) من جواب القسم لطول الكلام:

ويتجلى أثر الاستطالة أيضا فى إشارة النحويين من ربطهم بين طول القسم والحذف ، فلا يجوز حذف (اللام) مع (قد) من جواب القسم إلا إذا طال الكلام ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝٣ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾[4][5] فقد قيل : انه جواب للقسم على إضمار (اللام)، و(قد) لطول الكلام بالفصل بين القسم وجوابه ،وكأن الطول نزل القسم منزلة عدم الذكر[6].

كما حسن حذف (اللام) وحدها فى قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[7] وذلك لطول الفصل بين القسم وجوابه ،إذ التأويل ــ والله أعلم ــ (والشمس وضحاها) ، لقد أفلح[8].

ويبين سيبويه ــ رحمه الله ــ سبب هذا الحذف فى الآية الكريمة فيقول : " وكان فى هذا حسنا، حين طال الكلام "[9] .

---

(١) انظر : اللباب ٤٦/٢

(٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان

(٣) انظر : شرح الكافية ٤٩١/٤

(٤)، (٥) الآية ١ إلى آخر الآية ٤ من سورة البروج

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/١ ، ومغنى اللبيب ٧٣٢/٢ ، وحاشية الدسوقى على المغنى ٢٦٥/٢

(٧) الآية ٩ من سورة الشمس

(٨) انظر : المقتضب ٣٣٦/٢ ، والأصول ٢٧٩/١ ، والتبيان فى إعراب القرآن ٢٨٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٣/١ ، وشرح الكافية ٣٢١/٤ ، والبحر المحيط لأبى حيان ٤٨١/٨

(٩) الكتاب ١٥١/٣

قال سيبويه بعد أن شبه (يا ثلاثة وثلاثين) بـ (يا ضاربا رجلا) : " ولزمها النصب ، كما لزم : يا ضاربا رجلا حين طال الكلام "[1] .

وعلم بهذا أن النكرة غير المقصودة ، إنما نصبت للطول، الذى فسره الخليل ، وسيبويه أيضا بقوله : " وقال الخليل ـ رحمه الله :إذا أردت النكرة ، فوصفت أولم تصف ، فهذه منصوبة . لأن التنوين لحقها ، فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال ، نصب " [2].

وقال أيضا : " وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنهم نصبوا المضاف فى نحو : يا عبد الله، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحا حين طال الكلام "[3].

من هنا كان الطول سببا فى نصب هذه المناديات ، حتى بلغ الأمر بعيسى بن عمر ـ رحمه الله ـ أنه كان ينصب المنادى المفرد المعرفة ، مشبها له بالنكرة غير المقصودة ، إذا نوديت ، فيقول : يا زيدا ، معللا ذلك بأن الاسم لما طال بالتنوين ، كان رده إلى الأصل أولى ، كما يرد إذا طال بالإضافة ، والصلة ، ولهذا أجاز ه سيبويه فى القياس ، مع اعترافه بأنه لم يسمع عربيا يتكلم به[4].

(١) الكتاب ٢٢٨/٢

(٢) الكتاب ١٩٩/٢

(٣) المصدر السابق ١٨٢/٢

(٤) المصر السابق ٢٠٣/٢

الفصل الثاني
أشياء تجوز بقوة ، وتحسن لطول الكلام

الفصل الثاني

أشياء تجوز بقوة ، وتحسن لطول الكلام

رأينا- فيما سبق – كيف فرّ النحويون من الطول بحذف حرف من الكلمة ، أو حذف كلمة من الجملة ، وهنا يرصد هذا البحث عدداً من المسائل ، جعل النحويون طول الكلام شرطاً لجوازها ، ومعياراً ، لحسنها ، وقوتها ، وها أنا ذا أكتب لك هذه المسائل منبهاً على صحة ما أشرت إليه .

المسألة الأولى : الحمل على المعنى لطول الكلام :

ليس كل كلام يجوز أن يحمل على المعنى ، فلو قلت : أخواك قام، وأنت مريد أنه قام أحدهما ، لم يجز حمله على الإفراد ، لأنه ليس فى جملة (قام) التى هى خبر عن (الأخوين) عائد يربط بينهما ، أما لو طال الكلام ، فقلت أخواك قام ، وقعد بحمل (قام) ،و (قعد) على معنى (الأخوين) ، جاز ذلك ، وكان قوياً لأن الكلام كلما طال جاز فيه ، ما لا يجوز فيه إذا لم يطل [1] .

المسألة الثانية : الإتيان بألف الاستفهام فى المبتدأ المتضمن للشرط ، وألف أخرى فى الخبر :

فهذا مما لا يصلح عندنا فى العربية ، نص على ذلك الزمخشرى ، والحوفى ، إلا أن الزجاج قد ذهب إلى جواز مثل ذلك إذاً طال الكلام ، فقد رأى أن الهمزة فى (أفأنت) الوارد فى قوله عز وجل :﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾[2] أعيدت لتوكيد معنى الإنكار لما طال الكلام ، ولولا طوله لم يجز الإتيان بها ، ويعلل لجواز ذلك بقوله : " جاءت مؤكدة معادة ، لما طال الكلام "[3] وارتضى تعليله هذا الزمخشرى[4] ، والحوفى[5] ، وغيرهما[6] .

المسألة الثالثة : قوة إلغاء (ظن) بتأخيرها أثر لطول الكلام :

تضافرت النصوص على أن (ظن) وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وأنها قد يعتريها الإلغاء والتعليق ، والإلغاء ببساطة شديدة : أن يهمل الفعل فلا ينصب شيئاً من

---

(١) نظر : الأصول فى النحو ٢/٣١٠

(٢) الآية ١٩ من سورة الزمر

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٤/٣٤٩

(٤) انظر : الكشاف ٤/١٢١

(٥) انظر : رأيه هذا فى الدر المصون ٦/١٢

(٦) انظر : التبيان فى البيان للطيبى ص ٤٧٨

المفعولين ، وذلك بتأخره عنهما ، كما إذا قلت : زيد ذاهب ظننت ، ويجوز أن تنصبهما ، ويكون الفعل عاملاً ولكن إلغاء الفعل ، ورفع الاسمين هنا أولى[1] .

فإن ألغيت كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر ،كأنك قلت : زيد ذاهب في ظني[2] إذ قد يكون من هم القائل أن يقول : زيد ذاهب ، يقصد أولا إلى الإخبار بهذا ، والحديث عن (زيد) ،ثم يقول : هذا ظني ، فيجئ ترتيب اللفظ في النطق ،حسب ترتيب المعنى في النفس ، وخطوره بالفكر ،وهكذا كلما طال الكلام ،وتباعد الفعل عن الصدر ،ضعف إعماله بالتأخر ،وهذا هو تفسير سيبويه لمعنى (الإلغاء) ،فقد قال في الباب المترجم ب (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) :

" فإن ألغيت ،قلت :عبد الله أظن ذاهب ،وهذا إخال أخوك ،وفيها أرى أبوك ، وكلما أردت الإلغاء ،فالتأخير أقوى[3] ... وإنما كان التأخير أقوى ،لأنه إنما يجئ بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين ،أو بعد ما يبتدئ ،وهو يريد اليقين ،ثم يدركه الشك ،كما تقول : عبد الله صاحب ذاك بلغني ،وكما قال :من يقول ذاك تدري ،فأخر ما لم يعمل في أول كلامه .وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين ،وفيما يدري .فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك ،أعمل الفعل ،قدم أو أخر ،كما قال : زيدا رأيت ،ورأيت زيدا . وكلما طال الكلام ، ضعف التأخير إذا أعملت ،وذلك قولك : زيدا أخاك أظن ،فهذا ضعيف ،كما يضعف :زيدا قائما ضربت ،لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ ،إذا عمل "[4] .

المسألة الرابعة :اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه لطول الكلام :

إذا ولي الاسم المشغول عنه فعل دال على الطلب كالأمر أو غيره ،فإنه يجوز فيه الرفع ، والنصب على السواء ،نحو : زيدا فاضربه ،فإنه يجوز نصب الاسم السابق بفعل مقدر ،دل عليه المذكور ، أي : اضرب زيدا فاضربه ،كما يجوز رفعه بالابتداء ،والجملة بعده سدت مسد الخبر[5] فأما إذا طال الكلام ،فقلت :زيدا فاقطع يده ،كان النصب أرجح وأقوى ،لأن الكلام يطول ، فيقبح الإضمار فيه لطوله[6] ، ويكون (زيدا) منصوبا بهذا الفعل ،و(الفاء) ليست مانعة من

(١) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٢ ، وشرح قطر الندى ١٧٣

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٧

(٣) أى : إن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط

(٤) الكتاب ١١٩/١ ، ١٢٠

(٥) انظر : شرح المفصل ٣٧/٢

(٦) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ٦٠٦/٢

عمله ،غاية الأمر أنها معلقة الفعل المؤخر بالاسم المقدم ،وأنها دخلت على الفعل لطول الكلام ، والدليل على أن العامل في (زيدا) هو هذا الفعل أنك تقول :بزيد فامرر ،ف (الباء) معلقة بـ (امرر) هذا ، ولولا ذلك لم يجز ، لأن (الباء) لابد لها من شئ تتعلق به[1] .

المسألة الخامسة : تصرف صفة الزمان التي أقيمت مقامه بالرفع لطول الكلام :

مما لزم النصب على الظرفية :صفة الزمان الذي حذف ،وأقيمت صفته مقامه ، نحو : طويل ،وقديم ،وحديث ،وكثير ،وقليل ،تقول :سير عليه طويلا أو قديما ، أي : زمانا طويلا أو قديما ،ولا يجوز التصرف فيها بالرفع ،فلا تقول :سير عليه طويل أو قديم[2] ،ويبين سيبويه علة اختيار النصب قائلا : " وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ،ولم يجز الرفع ،لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم "[3] .

وقيل : إن سر اختيار النصب يكمن في أنه أقوى في الدلالة على موصوفها ،الذي هو الظرف المنصوب[4] .

فإن طال الكلام بأن وصفت الصفة ، حسن التصرف فيها ، وقوي الرفع ،كقولك : سير عليه طويل من الدهر ، وذلك لأن وصفه بالجار والمجرور أعطاه شبها بالأسماء[5] ، قال سيبويه : " وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم ، فإذا كان كذلك ،حسن ".

ثم قال مشيرا إلى حسن التصرف في الصفة بالرفع لطول الكلام : " فإن قلت : سير عليه طويل من الدهر ، وشديد من السير ،فأطلت الكلام ، ووصفت ،كان أحسن وأقوى ، وجاز ... وإنما جاز حين وصفت وأطلت ،لأنه ضارع الأسماء ، لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء "[6] .

المسألة السادسة : جواز الاستثناء بعد الحرف الداخل على الجملة لطول الكلام

من المعلوم أنه يجوز أن تلي (إلا) العامل المفرغ لما بعدها ،نحو :ما قام إلا زيد فـ (زيد) فاعل (قام) ، كقولك :ما قام زيد ،ولا أثر لـ (إلا) في ذلك[7] ، أما إذا وليت (إلا) حرفاً

---

(١) انظر : المسائل البصريات ٦٦٦/١

(٢) انظر : الأصول ١٩٣/١ ، والارتشاف ٢٣٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٣٤٧/١ ، والمساعد ٤٩٦/١ ، والهمع ١٤٤/٣

(٣) الكتاب ٢٢٧/١

(٤) انظر : شرح الكافية ٢٤/٢

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٢

(٦) الكتاب ٢٢٨/١

(٧) انظر : الجنى الدانى ص ٥١٤

داخلاً على الجملة ، كما إذا قلت : ما إلا زيد فيها وما علمت أن إلا زيدا فيها ،لم يجز الاستثناء لوجهين :

أحدهما : ضعف العامل في المستثنى ،لأنه ليس فعلا،بل هو حرف لا يتصرف .

الثاني:ضعف ما قام مقام المستثنى منه عن أن يتقدم عليه المستثنى،ألا وهو الظرف (فيها)[1] .

أما إذا أطلت الكلام بأن قدمت الظرف (فيها) ففصلت به بين (ما) ، و (أن) وبين (إلا) فقلت : ما فيها إلا زيد ، وما علمت أن فيها إلا زيدا ،جاز الاستثناء جوازا حسنا، لقوة العامل بطول الكلام ،إذ الناصب ل (زيد) في : ما علمت أن فيها إلا زيدا ،هو (أن)[2] .

والدليل على أن الطول سبب في قوة العامل قول سيبويه : " ولكنه لما طال الكلام قوي ، واحتمل ذلك "[3] .

المسألة السابعة : قوة النصب بالعطف على معمول اسم الفاعل المجرور لطول الكلام

إذا عطف على معمول اسم الفاعل المجرور ، جاز في المعطوف الجر ، أو النصب نحو : هذا ضارب زيد وعمرو أو عمرا ،فالجر مراعاة للفظ (زيد) ،وهو الوجه[4] ،وأما النصب فمختلف فيه : فقيل : إن ناصبه اسم الفاعل المضاف[5] . وقيل : إن نصبه بفعل مضمر ، وهو مذهب سيبويه ، أي : وضرب زيدا ، وعلل لإضمار هذا الفعل بقوله : " لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيدا ،وان كان لا يعمل عمله ، فحمل على المعنى" [6] .

وقيل : إن ناصبه وصف منون ، يقدر له بعد العاطف ،لأجل المطابقة ، أي : وضارب عمرا[7] .

وإنما كان جره هو الوجه ،لأن العرب من شأنهم أن يحملوا المعطوف على المعطوف عليه[8] ،إلا أنك إذا أطلت الكلام بأن فصلت بالظرف بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، قوي النصب واختير ، نحو : هذا ضارب زيد فيها وعمرا ، لأن الناصب ينصب ما تباعد منه ، والجار ليس كذلك ، كما هو معروف .

---

(١) انظر : الاستغناء في الاستثناء للقرافي ص ٩٨ ، ١٣٥

(٢) انظر : الأصول في النحو ١/ ٢٩٨ ، والاستغناء ص ١٠٦

(٣) الكتاب ٣١٧/٢

(٤) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٣٢ ، وشرح المكودي على الألفية ص ١١٤

(٥) وهو مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين . انظر : التصريح ٧٠/٢

(٦) الكتاب ١٧٢/١

(٧) انظر : مغني اللبيب ٥٣١/٢ ، وأوضح المسالك ٤١٧/١ ، وحاشية الخضري ٢٨/٢

(٨) انظر : المقتضب ١٥١/٤

ويصدق سيبويه على قوة النصب لطول الكلام بقوله : " كلما طال الكلام ،كان أقوى ، وذلك أنك لا تفصل بين الجار ، وبين ما يعمل فيه ،فكذلك صار هذا أقوى "[1] .

المسألة الثامنة : اتباع النعت للمنعوت في الإعراب بعد قطعه :

القاعدة تؤكد أنه إذا قطع بعض النعوت دون بعض ،قدم المتبع على المقطوع ،ولا يعكس حتى لا تفصل جملة النعت المقطوع بين المنعوت ونعته المتبع[2] ، ولكن قد يقطع النعت ، والإتباع باق على حاله ، إذا طال ذيل المنعوت ، كما قال الزجاج في قوله عز وجل :﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾[3] :

إن (الموفون) صفة (من آمن) ،وهذا هو الأجود في إعرابه . ويبين الزجاج سبب الاستجادة بقوله : " لأن النعت إذا طال وكثر ، رفع ، ونصب على المدح ، والمعنى : هم الموفون بعهدهم "[4] .

وأجاز أبو البقاء فيه وجها آخر ،وهو أن يكون معطوفا على الضمير في (آمن) ، وجرى طول الكلام مجرى توكيد الضمير[5] .

المسألة التاسعة : حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد لطول الكلام :

لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بضمير منفصل قبل العطف[5] ،كقوله عز وجل ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾[6] ، وقوله تعالى ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[7] ، قال سيبويه : " وذلك أنك لما وصفته ،حسن الكلام حيث طوله وأكده "[8] .

---

(١) الكتاب ١٧٤/١

(٢) انظر : شرح الكافية ٣٤٥/٢ ، والتصريح ١١٦/٢

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٢٤٧/١

(٥) انظر : التبيان فى إعراب القرآن ٧٨/١

(٦) انظر : المقتضب ٢١٠/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ١٧٧/٣ ، وتوجيه اللمع ص ٢٩٣

(٧) من الآية ٢٤ من سورة المائدة

(٨) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء

(٩) الكتاب ٣٧٨/٢

فان طال الكلام ،حسن حذف التوكيد ،وذلك بأن يفصل بين المتعاطفين بفاصل ، كقوله عز وجل ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[1] ، فـ (آباؤنا) معطوف على الضمير (نا) ، و(لا) زائدة لتأكيد النفي ،فاصلة بين العاطف (الواو) والمعطوف (آباؤنا) وحسن العطف بدون التوكيد ،لطول الكلام بالفصل ب (لا) .

ومن هذا القبيل ـ أيضا ـ قوله عز وجل ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾[2] فـ (ملائكته) معطوف على الضمير المستتر الذي في (يصلي) ، وحسن حذف التوكيد لطول الكلام بـ (عليكم) الذي هو معمول (يصلي) العامل في الضمير المعطوف عليه (ملائكته)[3] .

وإنما حسن حذف التوكيد ، لأن طول الكلام ، والفاصل يسد مسده[4] ، ولأن الطول قد يغني عما هو الواجب ، كحذف (تاء) التأنيث من الفعل المسند إلى ظاهر حقيقي التأنيث ـ كما ذكرت في أوائل هذا البحث ـ نحو : حضر القاضي امرأة ،فكيف لا يغني عما ليس بواجب ؟ بل هذا أولى[5] .

والحق أن حاجتهم لهذا التوكيد أو الطول نابعة عن كراهتهم لأن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يعطف عليه ،فجعلوا هذا التوكيد أو الطول عوضا عن ذكر المعطوف عليه[6] .

ومع ذلك نجد العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ،يتفاوت قبحه لطول الكلام ، فقولك :زيد ذهب وعمرو ،أقبح من قولك : قمت وعمرو ،لأن الضمير في (قمت) له صورة ولفظ ،وليس له في قولك :زيد ذهب وعمرو ،صورة ،وقولك :قمت وعمرو أقبح من قولك :قمنا وزيد ،لأن الضمير في (قمت) على حرف واحد ،فهو بعيد من لفظ الأسماء والضمير في (قمنا) على حرفين ،فهو أقرب إلى الأسماء ،وعلى هذا كلما قوي لفظ الضمير ، وطال ،كان العطف عليه أقل قبحا[7] .

---

(١) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الأحزاب

(٣) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٤١/١

(٤) انظر : شرح المفصل ٧٦/٣

(٥) انظر : شرح الكافية ٣٥٧/٢

(٦) انظر : شرح الجمل الكبير ٢٤١/١ ، وانظر : ١٤٨/٢ ، ٢٤٢

(٧) انظر : شرح المفصل ٧٦/٣

الخاتمة

أرجو بعد هذه الرحلة أن تكون المحاولة قد كشفت عن أثر طول الكلام في الدرس النحوي ، وأن تكون قد رسمت للطول الصورة النحوية التي يستحقها ،كما أرجو أن تكون قد وضعت الطول موضعه الصحيح ،وأحلته المحل اللائق به في منظور القارئ .

كما أرجو أن يكون القارئ الكريم قد أحاط بأثر طول الكلام في الدرس النحوي ، فيدرك ما عانيته في جمع شتات هذا الأثر المبعثر هنا وهناك بين سطور كتب النحويين ومصنفاتهم .

وبعد هذا لنا أن نقف مع بعض المعالم الرئيسة للطول ،والثمرات التي أنضجها هذا البحث :

الأولى : أن الطول يعد علة من العلل النحوية ،فقد اعتمدها الخليل ،وسيبويه ، وغيرهما في كثير من أبواب العربية ، وقد تجلى ذلك بوضوح في ثنايا هذا البحث .

الثانية : أن طول الكلام يكون عوضا عما يحذف منه ،فيصير كالشئ بدلا من شئ .

الثالثة : أن الكلام كلما طال ،جاز فيه ما لا يجوز إذا لم يطل .

الرابعة : أن طول الكلام قد يغني عما هو واجب ،وما ليس بواجب .

الخامسة : أن الطول قد يزيل قبح الكلام ،فيحسنه ، ويزيده قوة .

السادسة : أن طول الكلام أحد الدواعي التي يحسن معها الحذف ،والتخفيف .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ثبت المصادر ، والمراجع

ـ القرآن الكريم .

حرف الهمزة

أحكام القرآن لابن العربي ، تحقيق / علي محمد البجاوي ـــ دار الفكر العربي (بدون تاريخ)

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق / مصطفى أحمد النماس ـــ مطبعة المدني الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ ه / ١٩٨٧ م.

الأزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق / عبد المعين الملوحي ـــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩١ هـــ/ ١٩٧١ م.

الاستغناء في الاستثناء للقرافي ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ـــ دار الكتب العلمية بـــيروت ـــ الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـــ/ ١٩٨٦ م .

أسرار العربية لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق الدكتور / فخر صالح قداره ـــ دار الجيـــل بيروت ـــ الطبعة الأولى عام ١٤١٥ هـــ /١٩٩٥ م.

الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق / محمد عبد القادر الفاضلي ـــ المكتبة العصـــرية صيدا ـــ بيروت ـــ الطبعة الأولى عام ١٤٢٠ هـــ / ١٩٩٩ م .

الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي ـــ مؤسسة الرسالة ـــ الطبعة الأولى عام ١٤٢٠ هـــ / ١٩٩٩ م .

الأعلام للزركلي ـــ دار العلم للملايين ـــ الطبعة التاسعة عام ١٩٩٠ م.

الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق / لجنة من الأدباء ـــ دار الثقافة بـــيروت ـــ الطبعـــة السادسة عام ١٩٨٣ م .

الاقتراح لجلال الدين السيوطي ، تحقيق / طه عبد الرءوف سعد ـــ مكتبة الصـــفا بالقـــاهرة عام ١٤٢٠ هـــ / ١٩٩٩ م .

الألفية في النحو والصرف لابن مالك ـــ مطبعة / عيسى البابي الحلـــبي عـــام ١٣٥٨ هـــ ١٩٤٠ م .

أمالي ابن الشجري ، تحقيق الدكتور / محمود الطناحي ـــ مكتبة الخـــانجي ـــ الطبعـــة الأولى عام ١٤١٣ هـــ / ١٩٩٢ م .

أمالي المرتضي ، المسمى بـــ (غرر الفوائد ودرر القلائد) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـــ دار الفكر العربي ـــ عام ١٩٩٨ م .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحـــويين : البصـــريين والكـــوفيين لأبي البركـــات ابـــن الأنباري ، تحقيق /محمد محي الدين عبد الحميد ـــ المكتبة العصرية صيدا بيروت ـــ عـــام ١٤١٤ هـــ/ ١٩٩٣ م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور / اميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولى عام ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

حرف الباء

البحر المحيط لأبي حيان ـ دار الفكر بيروت ـ الطبعة الثانية عام ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار التراث بالقاهرة (بدون تاريخ) .
البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي ، تحقيق الدكتور / عياد عيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

حرف التاء

تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ـ دار الفكر (بدون تاريخ) .
تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق الدكتور / أحمد عبد الغفار عطا ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.
تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ،تحقيق / السيد أحمد صقر ـ دار التراث بالقاهرة ـ الطبعة الثانية عام ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.
التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ـ المكتبة التوفيقية ـ الطبعة الأولى عام ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.
التبيان في البيان للإمام الطيبي ،تحقيق الدكتور /عبد الستار حسين زموط ـ دار الجيل بيروت الطبعة الأولى عام ١٤١٦ هـ /١٩٩٦ م.
التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، وبهامشه / حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ـ دار الفكر (بدون تاريخ) .
التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ،تحقيق الدكتور /عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة ـ الطبعة الأولى عام ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق الدكتور / فايز ديباب ـ دار السلام ـ الطبعة الأولى عام ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

حرف الجيم

الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق الدكتور /فخر الدين قباوة ـ دار الآفاق الجديدة بيروت ـ الطبعة الثانية عام ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

حرف الحاء

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ـ مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الأخيرة عام ١٣٥٩ هـ/ ١٩٤٠ م.
حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ـ طبعة /المشهد الحسيني (بدون تاريخ) .

حرف الخاء

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ،تحقيق /عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ــ الطبعة الأولى عام ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

الخصائص لأبي الفتح ابن جني ،تحقيق/ محمد علي النجار ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة عام١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

حرف الدال

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ،تحقيق/ علي محمد معوض وآخرون دار الكتب العلمية بيروت ــ الطبعة الأولى عام ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

حرف السين

سر صناعة الإعراب لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق الدكتور /حسن هنداوي ــ دار القلم بدمشق ــ الطبعة الثانية عام ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

سنن ابن ماجة ،تحقيق /محمد فؤاد عبد الباقي ــ دار الحديث بالقاهرة (بدون تاريخ) .

سنن الترمذي ، تحقيق/ كمال يوسف الحوت ــ دار الكتب العلمية بيروت ــ الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٩٠ م .

سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ،تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة ــ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ــ الطبعة الثانية عام ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

حرف الشين

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ،تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد ــ دار الجيل بيروت (بدون تاريخ) .

شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ،وآخر ــ مطبعة هجر الطبعة الأولى عام ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ .

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق/ صاحب أبو جناح (بدون تاريخ) .

شرح ديوان الحماسة للمرزوقي . تحقيق / عبد السلام هارون ــ دار الجيل بيروت ــ الطبعة الأولى عام ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م.

شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ عبد الغني الدقر ــ مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية عام ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي ــ منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت لبنان (بدون تاريخ) .

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري ــ مطبعة العاني ببغداد عام ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق /محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الحادية عشرة عام ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م.

شرح كافية ابن الحاجب للرضي ،تحقيق الدكتور / إميل يعقوب ـ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى عام ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور /عبد المنعم أحمد هريدي ـ دار المأمون للتراث ـ الطبعة الأولى عام ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

شرح المفصل لابن يعيش ـ طبعة / مكتبة المتنبي (بدون تاريخ) .

شرح المكودي على الألفية ـ مطبعة / مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الثالثة عام ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م.

حرف العين

علل النحو لابن الوراق ، تحقيق الدكتور /محمود جاسم الدرويش ـمكتبة الرشد بالرياض الطبعة الأولى عام ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

حرف الفاء

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي طبعة المكتبة السلفية .

حرف الكاف

الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي ،تحقيق الدكتور /فيصل الحفيان ـمكتبة الرشد بالرياض ـ الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ،تحقيق /الحساني حسن عبد الله ـمكتبة الخانجي الطبعة الرابعة عام ١٤٢١ هـ/٢٠٠١ م.

كتاب سيبويه ، تحقيق /عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي ـالطبعة الثالثة عام ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / محمود الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري دار الريان للتراث بالقاهرة ـالطبعة الثالثة عام ١٤٠٧ هـ/١٩٩٥ م.

حرف اللام

اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ،تحقيق الدكتور / عبد الإله نبهان دار الفكر المعاصر بيروت ـ الطبعة الأولى عام ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.

حرف الميم

ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق الدكتورة / هدى محمود قراعة مكتبة الخانجى – الطبعة الثالثة عام ١٤٢٠ هـ /٢٠٠٠م.

المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ، تحقيق / على النجدى ناصف وآخرون – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .

المسائل البصريات لأبي على الفارسى ، تحقيق / محمد الشاطر – مطبعة المدنى بالقاهرة – الطبعة الأولى عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق / محمد كامل بركات – دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

المصباح المنير للفيومى – طبعة الجيب – مكتبة لبنان عام ١٩٩٠ م .

معانى القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق /عبد الجليل شلبي – عالم الكتب بيروت – الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى ، تحقيق / محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت عام ١٤١١هـ/١٩٩١م .

المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ، تحقيق / كاظم بحر المرجان – دار الرشيد بالعراق عام ١٩٨٢م .

المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق / عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٩٩هـ .

حرف النون

نتائج الفكر فى النحو للسهيلي ، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، وآخر – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

نظم الفرائد وحصر الشرائد لابن بركات المهلبى ، تحقيق / عبد الرحمن العيثمين – مكتبة التراث بمكة المكرمة – الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

النكت فى إعجاز القرآن للرمانى (نشر ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله أحمد ، ومحمد زغلول سلام – دار المعارف بمصر – الطبعة الرابعة (بدون تاريخ) .

حرف الهاء

همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للحافظ جلال الدين السيوطى ، تحقيق / عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية ، الكويت عام ١٩٨٠م .